

المحضر النهائي للجلسة السابعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج . دانابالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف.ل. اسراييليان
السيد ب.ب. بروكوفيف
السيد ج.ف. بردينيكوف
السيد ف.ي. سكوموروخين
السيد س.ف. كوبيتش
السيد ج.ف. انتسيفيروف
السيد ت.ف. ديمتريشيف
السيد ف.أ. اوستينوف
السيد ف.ف. برياخين
السيد س.ب. باتسانوف

السيد ف. يوهانس

اثيوبيا

السيد خ. كاراساليس

الارجنتين

السيد غارسيا موريتان

السيد ر. فيلالامبروزا

السيد ر. بتلر

استراليا

السيد ر. روي

السيدة ج. كورتتي

السيد و.أ. فون دن هاغن

السيد ف. ايلبه

السيد غرابفيل

الغانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد سوتووارد وويو

اندونيسيا

السيدة ب. رمضان

السيد اندرجاتي

السيد ن. ك. كامياب

ايران (جمهورية - الاسلامية)

السيد ج. زاهيرنيا

السيد ل. فيراري برافو

السيد ب. كابران

ايطاليا

السيد ك. نياز

باكستان

السيد س.أ. دي سوزا اي سيلفا

البرازيل

السيد س. دي كيروز دوارته

السيد ج.م. نوارفالسيس

بلجيكا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا

السيد ك • تيلالوف
السيد ب • بوشيف
السيد ك • براموف

بورما

السيد أ • مونخ مونخ جي
السيد أ • بي تاين تين
السيد أ • تان تون

بولندا

السيد ه • ياروتشيك
السيد س • تورانسكي
السيد ج • تشيمبنسكي
السيد ت • ستروجواس

بيرو

السيد س • كاستيلو راميريز
السيد أ • تورنيري باجي

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • فيفودا
السيد أ • سيما

الجزائر

السيد أ • طفار
السيد أ • بوازين

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد ه • ثيليكه
السيد ف • زياتس
السيد كروتيتش

رومانيا

السيد أ • داتكو
السيد ت • ماليسكانو
السيد ب • بالويو
السيد أ • كريتو
السيد أ • بوبيسكو

زائير

السيدة أ • ايكانغا كابيا

سري لانكا

السيد ج • دهانابالا
السيد ه • م • ج • س • باليهكارا
السيد ب • كاريا واسام

السويد

السيد ر • أكيوس
السيدة أ • بونير
السيد ه • برغلوند

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد (تابع)

السيد ج • لوند
السيد س • أريكسون
السيد ل • أ • فينكرن
السيد ر • انغستروم
السيد أ • دالمان

الصين

السيد كشيان جيا دونغ
السيدة وانغ زى يون
السيد لي فاي مين
السيد لين شنغ
السيد يانغ منغ ليا نغ
السيد تسيا نغ زنكسي

فرنسا

السيد ه • ريني
السيد ج • مونتاسييه
السيد جيسبير

فنزويلا

السيد أ • غارسيا غارسيا

كندا

السيد ر • ج • روشون
السيد ر • غرينيوس

كوبا

السيد ليتشوفا نيفيا
السيد ب • نونيز موسكويرا

كينيا

—

مصر

السيد أ • حسن
السيد أ • ماهر عباس
الآنسة و • بسيم

المغرب

السيد ع • الصقلي
السيد أ • هلال

السيد م • الشرايبي

المكسيك

السيد أ • غارسيا روبليس
السيد ب • ماسيدو ريبا
السيدة غونزاليس اى رينيرو

المملكة المتحدة

السيد ل • ج • ميدلتون
السيد د • أ • سلين
السيد ج • ف • غوردن

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أو • بولد	
السيد ج • أو • أوبو	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • أو • اكينديلي	
السيد ك • ب • اوديدييا	
السيد س • ك • شارما	<u>الهند</u>
السيد د • ميستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غايدا	
السيد ت • توث	
السيد ي • راماك	<u>هولندا</u>
السيد ز • ج • اكيرمان	
السيد ن • كلاين	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ن • كاريرا	
السيدة ك • كريستبورغر	
السيد ر • هوين	
السيد ر • نورمان	
السيد ب • كوردين	
السيد ه • كالهون	
السيد س • بيرسي	
السيد م • ايماي	<u>اليابان</u>
السيد م • كونيشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ك • فيداس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م • ميخايلوفيتش	
السيد ر • ج • جايبال	<u>أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • بيراساتيغي	<u>للأمين العام :</u>
	<u>وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح</u>

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : افتتحت جلسة مؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي ، أولا ، أن أعلن عن ترحيبي الحار بمعالي نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا ، السيد هنريك ياروتشيك ، الذي سيكون أول المتكلمين في المؤتمر اليوم . وأود أن أتمنى له إقامة طيبة ومثمرة في جنيف .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعماله ، المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " . غير أنه ، عملاً بالعادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي عضو يرغب في ذلك أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر .

وكما تمت الإشارة إلى ذلك في الجدول الزمني للأسبوع الحالي ، اثر الاعلان الذي أدلى به سلفي في الجلسة العامة المعقودة في ١٥ آذار / مارس ، سينظر المؤتمر اليوم في تقريرى فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الواردين في الوثيقتين CD/448 و CD/449 ، ويتخذ اجراء بشأنهما . وبعد الاستماع الى بيانات الوفود المتعلقة بهذين التقريرين ، وكذلك الى أى ايضاحات قد يقدمها رئيس الفريق المخصص اذا ما طلبت الوفود ذلك ، سأدعو المؤتمر الى أخذ علم بالتقرير الثالث للفريق المخصص الوارد في الوثيقة CD/448 . وبعد ذلك سأعرض على المؤتمر ، بهدف اعتمادها ، التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي للفريق المخصص كما وردت في الوثيقة CD/449 . وتقترح هذه التوصية أن تعقد الدورة المقبلة للفريق المخصص ، رهناً بموافقة المؤتمر ، في جنيف في الفترة من ٣٠ تموز / يولييه الى ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، وذلك بغية وضع الصيغة النهائية للارشادات المتعلقة بالاختبار التقني ، واستعراض التحقيقات الوطنية الاضافية في المسائل ذات الصلة . واسمحوا لي أيضاً أن ألاحظ أن الوثيقتين CD/448 و CD/449 قد وزعتا أولاً باللغة الانكليزية في ١٥ آذار / مارس .

ويذكر الأعضاء أن الجدول الزمني للأسبوع الحالي يلحظ عقد اجتماع غير رسمي ، عند الاقتضاء ، لمعالجة المسائل التنظيمية . وبعد اتخاذ الاجراءات بشأن تقريرى الفريق المعني بالظواهر الاهتزازية ، أنوى تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للنظر في المسائل التالية : (أ) طلب للاشتراك في مناقشاتنا مقدم من دولة غير عضو ؛ (ب) برنامج عملنا للأسبوع الذي يبدأ في ١٦ نيسان / أبريل ؛ (ج) مسألة كيفية معالجة المقترحات الواردة في بنود جدول الأعمال ١ و ٢ و ٣ ، و ٥ ، و ٧ ؛ (د) تاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة ١٩٨٤ .

أما هي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو بولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ونيوزيلندا ، والسويد ، والأرجنتين .

أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول على قائمتي ، نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا ، معالي السيد هنريك ياروتشيك .

السيد ياروتشيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود بادى ذى

بدء أن أعرب لكم عن شكرى لعبارات الترحيب التي وجهتموها الي . وانه ليسرني ويشرفني حقاً أن أتمكن مرة أخرى هذه السنة من مخاطبة هذا المحفل التفاوضي الهام المعني بنزع السلاح . وكما تعلمون ، فان بولندا قد أولت دائماً هذا المحفل تقديراً كبيراً واني اعز بانتمسابي الشخصي القديم العهد الى هذا المحفل .

ان شعورى بالارتياح يزداد بمشاهدة دفعة المؤتمر في الأيدي الكفوة لمثل سرى لانكا الموقر، وهو بلد تقيم معه بولندا ، تقليديا ، علاقات صداقة ، وبلد يعرف المجتمع الدولي حق المعرفة تكرسه لأهداف نزع السلاح وعدم الانحياز ويقدره حق التقدير .

وأود بالتالي أن أضيف تهاني الشخصية الى التهاني التي سبق تقديمها اليكم بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر .

واذ أقدر الفرصة النادرة المتثلة في أخذ الكلمة في قاعة المجلس هذه ، لا يسعني الا أن ألاحظ أن الوضع الدولي قد تدهور لسوء الحظ بصورة خطيرة ، وذلك منذ الايام والأشهر السني سعت فيها بالتحدث الى لجنة نزع السلاح آنذاك ، أى منذ سنة تقريبا . ان السبب الجذري الرئيسي للاتجاه السلبي الخطر في الأحداث على الساحة الدولية قد كان مواصلة الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بلا هوادة لسياسة المواجهة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسائر الدول الاشتراكية . فسباق التسلح النووي المتصاعد والمزعزع وغير المنطقي ، وبالذات بداية الازعاج الفعلي على أرض أوروبا الغربية للقذائف الأمريكية الجديدة متوسطة المدى - وهي أسلحة الضربة الأولى - ، أدت مباشرة الى توقف المفاوضات السوفياتية الأمريكية في جنيف ، التي تهدف الى الحد من الأسلحة النووية في أوروبا وإلى الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها . ولا يمكن لوزع القذائف الأمريكية الا أن يحمل الدول الأطراف في معاهدة وارسو على اعتماد التدابير المضادة اللازمة ، المتناسقة مع مصالحها الأمنية المشروعة والمتلائمة معها .

وفي سياق هذه التطورات ، أعلن السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب العمالي البولندي الموحد ورئيس مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية ، الجنرال فويتشيك ياروزالسكي ، من جملة أمور ، في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ١٦ آذار / مارس الماضي ، أمام المؤتمر الوطني لعدوبي الحزب العمالي البولندي الموحد ما يلي :

" لقد لفتنا الانتباه مرارا الى الآثار الخطرة لسياسة المواجهة الامبريالية . وفي الوقت الحالي ، واذ تقدم الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على زعزعة التوازن العسكري في أوروبا ، فان الوقت لم يعد لتقديم انذار آخر بل لاستنتاج خلاصات ملموسة من الحالة الراهنة .

وقد رحبنا ، مع الارتياح والموافقة ، بالمقترحات الأخيرة التي أعلن عنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن منع خطر اندلاع نزاع نووي ، وبالاخص المقترحات التي عرضها الرفيق كونستانتيان أ . تشيرينيكوف في ٢ آذار / مارس الماضي ، لا خضاع العلاقات بين الدول النووية لمعايير جديدة . اذ أن ازالة شبح المواجهة واقامة أرضية تفاوضية بناءة هما في صالح العالم وفي صالح أوروبا وبولندا . "

ولكننا ، مع الأسف ، لم نر بعد أى اشارة لارادة حقيقية من جانب الولايات المتحدة لاعادة ارساء مثل هذه الأرضية من جديد ، أو اجراء حوار بناء في المجال الهام والحاسم المتعل فسي نزع السلاح النووي ، وذلك على أساس تكافؤ استراتيجي ، طبقا لمبادئ المساواة والأمن المتساوي . وفيما يتعلق بالدول الأطراف في معاهدة وارسو ، ومن بينها بولندا ، فان موقفها كان واضحا طوال الوقت . ولا يزال موقفها اليوم أيضا جليا . فنحن نؤيد بثبات جميع المبادرات البناءة

المطروحة بهدف كبح التهديد المتزايد لنشوب نزاع نووي ، وإيقاف سباق التسلح النووي ، وتعزيز نزع سلاح حقيقي وملمس ، والعودة الى العمل بسياسة الانفراج والتعاون المنصف فيما بين الدول .

وقد مت الدول الاشتراكية من جهتها مرارا وتكرارا مقترحات بنامة ومبدعة وعملية معروفة جميعها حق المعرفة في هذا المحفل . وكما تتذكرون ، وبالنسبة لسنة ١٩٨٣ وحدها ، لاقت هذه المقترحات تجاوبا واسعا في مناسبات عديدة : في كانون الثاني / يناير في اعلان اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وفي حزيران / يونيو في البيان المشترك لزعماء الدول الأطراف في المعاهدة ، وفي تشرين الأول / أكتوبر في بلاغ لجنة وزراء الشؤون الخارجية . وبالإضافة الى ذلك ، أصبحت هذه المقترحات موضع تدوين علي ورسي في الأمم المتحدة وفي اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في مدريد ، وفي محادثات فيينا ، وفي مؤتمر ستوكهولم . وأخيرا وليس آخرا ، عرضت هذه المقترحات رسميا على هذا المحفل ، مما زاد عمله زخما والحاحا .

ولست في حاجة الى اضافة أن هذه المقترحات لا تزال معروضة على المؤتمر بأكملها .

فصلاحيية التدابير التي تتضمنها هذه المقترحات لا يمكن التشكك فيها ، في حين أصبحت الحاجة اليها أكثر إلحاحا نظرا لمجرى العلاقات الدولية ، السلبي عامة . حقا ، أن الحكومة البولندية تعتقد اعتقادا راسخا أن الوضع الدولي في أوروبا وفي العالم اليوم يزيد المقترحات التي قدمتها الدول الاشتراكية موضوعية والحاحا بارزين ، وبالأخص المقترحات المتعلقة بما يلي :

(أ) عقد معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية وإبقاء العلاقات السلمية فيما بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو والدول الأطراف في منظمة حلف شمال الأطلسي ، على أن تكون المعاهدة مفتوحة أيضا لدول أخرى ؛

(ب) المفهوم الذي عرض رسميا على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في مذكرة سوفياتية في ١٠ كانون الثاني / يناير الماضي ، لتحرير أوروبا من الأسلحة الكيميائية ؛

(ج) المقترح المتعلق بالمفاوضات الخاصة بتجميد التفقات العسكرية وخفضها ، الوارد في مذكرة من حكومة رومانيا بتاريخ ٥ آذار / مارس ١٩٨٤ .

إن اعتماد هذه المقترحات وترجمتها الى لغة السياسة العملية للدول سيخطو خطوة شاسعة في طريق تحسين المناخ السياسي في العالم وتشجيع قضية نزع السلاح الحقيقي . ومن شأن هذه السياسة أن تكتسب مزيدا من المصداقية من خلال تنفيذ ثابت وصريح بالحرب النووية ، وتجميد فوري للأسلحة النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وتقديم تعهد من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تقم بذلك بعد ، بالالتزام ألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية . وإن اعتقادنا راسخ بأن قضية السلم العالمي والأمن الدولي في أدنى مستوى متوازن ممكن للقوة العسكرية ، سيخدمه على أفضل وجه إبرام سريخ لا تفاقية حظر شامل لتجسارب الأسلحة النووية ، وحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، واتمام الاتفاقية الدولية الخاصة بإزالة الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن ، وهو ما توليه بولندا أهمية خاصة .

غير أنه لا يمكن أن يغيب عن بال أحد أن هذه التدابير مهما كانت حاسمة ومناسبة ، فإن ما يتسم بأهمية بالغة لجهود نزع السلاح بأكفلها هو بوضوح ، ضرورة استئناف حوار نووي بين الدولتين الرئيسيتين المعنيتين • ومن البديهي أنه يجب على هذا الحوار - حتى ينجح - أن يرتكز على المبدأ المعترف به للمساواة في الأمن والتساوي والتكافؤ الاستراتيجي • وكما هو معروف حق المعرفة ، فإن الدول الأطراف في معاهدة وارسو قد أعلنت أنها لا تسعى إلى التفوق العسكري على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي • غير أن الدول الأطراف في معاهدة وارسو عازمة - للسبب نفسه - على أن تحول دون أن ترجح منظمة حلف شمال الأطلسي التوازن الاستراتيجي لصالحها ، فتهدد بالتالي السلم العالمي تهديدا خطرا • وبالتالي ، وكما أكد على ذلك مرارا مثلوا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من الدول الاشتراكية ، فإن الشرط المسبق الأساسي للشروع في محادثات نووية جديدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية هو العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل أن تبادر الولايات المتحدة إلى وزع قذائفها النووية متوسطة المدى في بعض بلدان أوروبا الغربية •

أن لبولندا اهتماما مباشرا وحيويا بالأمن في أوروبا وفي العالم بصورة عامة • وقد تم تأكيد ذلك صراحة في بيان مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية بتاريخ ٣ شباط / فبراير ١٩٨٤ • وعند تقدير الوضع السياسي العسكري الجديد في أوروبا عقب وزع القذائف الأمريكية الجديدة ، وعند الاعراب عن دعم بولندا للتدابير المضادة التي اعتمدها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أعلن مجلس الوزراء ، من جملة أمور ، أن المهمة الأولية تتمثل ، في ظل هذه الظروف ، في أن تضمن لدولة بولندا وشعبها ظروف تنمية آمنة ، وأن تعزز صلات التحالف مع المجتمع الاشتراكي في إطار معاهدة وارسو • وواصل البيان معلنا أن أحد العناصر الهامة في الجهود الرامية إلى كبح سياسة المجابهة والعداء التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي سيتجثل في مساهمة بولندا في السياسة المنسقة للمجتمع الاشتراكي ، وخاصة من خلال تعزيز وتنفيذ مبادرات حلف وارسو الموجهة نحو تحقيق السلم ، ومقترحات نزع السلاح التي عرضها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

بغض النظر عن التحول الخطر في الشؤون الدولية في الوقت الحالي ، يجوز للمرء أن يفكر في أسباب تفاؤل محترس • وتشمل هذه الأسباب حقيقة أن خطوط الاتصال والمواصلات بين الدول المعنية لم تتلف جميعها من جراء الأزمة • وبالفعل ، فإن بعض خطوط الاتصال بقيت حية وصمدت كدليل على تراث جوال انفراج وروحه الثابتة • وفي ستوكهولم ، انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا • وفي اليوم الذي أجلت فيه مناقشاته ، استأنفت في فيينا محادثات خفض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى • كذلك ، قامت لجنة نزع السلاح ، التي أصبحت الآن مؤتمر نزع السلاح ، بمواصلة انعقادها في دوراتها السنوية في مواعيدها المحددة • ومن خلال التكيف المتبادل ، وإلى حد كبير بفضل التعاون الوثيق بين وفود الدول الاشتراكية من جهة ووفود مجموعة الـ ٢١ ، ودول عدم الانحياز والدول المحايدة من جهة أخرى ، اعتمد المؤتمر جدول أعماله لسنة ١٩٨٤ وبت بالمسائل التنظيمية الأساسية دون تأخير مفرط • ونظرا لالارادة السياسية لجميع أعضائه ، ينبغي للمؤتمر أن يكون قادرا على الاضطلاع بولايته وعلى تكريس اهتمامه الكامل لجميع المسائل الملحة ، بما في ذلك المشاكل ذات الأولوية مثل منع نشوب حرب نووية ونزع السلاح النووي •

واعتقد الجميع أن المؤتمر سيكون قادرا على أن يحقق هذه السنة تقدما جوهريا وربما حاسما في اتجاه هدفه النهائي فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيميائية وذلك بفضل برهان آخر على مرونة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحسن إرادته • ولسوء الحظ ونظرا لوضع الأمور حاليسا، تبدو المبادرة السوفياتية الأخيرة وكأنها لا تجد ما يقابلها بنفس العرونة وحسن الإرادة •

إن مسألة الأسلحة الكيميائية وإزالتها ترسانات الدول كانت ترتدى تقليديا أهمية خاصة بالنسبة لبولندا وتمثل مجالا تسعى وفدنا إلى تقديم مساهمة خاصة فيه ، دون صرف النظر عن بنود هامة أخرى واردة في جدول أعمال المؤتمر • إن استعداد وفد بولندا لمواصلة تقديم مساهمة ذات قيمة في جميع مجالات الأنشطة في هذا المحفل منسجم مع المعتقدات الثابتة لسياسة جمهورية بولندا الشعبية ، أي تفادي التهديد بالحرب النووية وإيقاف سباق التسلح وتعزيز التدابير الملموسة لنزع سلاح حقيقي •

وإن تتصرف بولندا بانسجام مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الاشتراكي ، في إطار معاهدة وارسو ، فإنها مصممة على مواصلة أهدافها هنا في جنيف ، وفي الأمم المتحدة ، وفي غيرها من المحافل التي أشرت إليها آنفا • وقد أعاد تأكيد هذا العزم صراحة المؤتمر الوطني للمندوبين الحزب العمالي البولندي الموحد ، الذي ذكر ما يلي في ندائه من أجل السلم ، وهو وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح :

" انسجاما مع المصالح الأساسية للأمة البولندية ومع الاتجاه التقليدي للسياسة الخارجية المتبعة بثبات ، لن تدخر بولندا الاشتراكية أي جهد لمواصلة تقديم مساهمتها البناءة لتدعيم هياكل السلم في أوروبا ، ولتعزيز الأمن العالمي ولتطوير تعاون دولي واسع قائم على حقوق متساوية " •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة •

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السيد ثيليك •

السيد ثيليك (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : يسود وفد بلادى ، بادى ذى بدء ، أن يرحب بنائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية بولندا الشعبية، الفريق ياروتشيك • والوزير ياروتشيك معروف كخبير بارز في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

يعالج هذا المؤتمر اليوم التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذى قدم بتاريخ ١٥ آذار / مارس •

ويود وفد بلادى أن يشكر الفريق ورئيسه ، الدكتور داهلمان ، على العمل الشاق المنجز لصياغة هذا التقرير •

وتمثل التقارير الثلاثة التي وضعها الفريق المخصص منذ سنة ١٩٧٦ ، أساسا ملائما لاقامة التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، الذى يهدف إلى المساهمة في التحقق من الامتثال لمعاهدة مقبلة ستوضع بخصوص حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

وبالتالي ، تتوفر لدينا حاليا ثلاثة عناصر أساسية للتبادل الدولي •
أولا ، تتضمن التقارير آراء بشأن شبكة المحطات الاهتزازية وعملية استخراج البيانات منها •
ثانيا ، توزع البيانات من خلال النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وقد أظهرت المبادلات التجريبية أن لهذا الجهاز طاقة التحقيق الكامل لأهداف نقل سريع وغير مشوش لبيانات المستوى الأول للنظام العالمي المقترح • وبالإضافة إلى ذلك ، يتضمن التذييل ٨ للوثيقة CD/448 تعليمات أولية لأغراض اختبار تجريبي شامل للنظام العالمي ، يجرى بعد أن تدخل حيز التنفيذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •
ثالثا ، سيتمثل جزء كبير من النظام في المراكز الدولية للبيانات • وفي هذا الصدد أيضا ، تتضمن الوثيقة CD/448 آراء مفصلة ، أي " دليل العمليات الأولية للمراكز الدولية للبيانات " ، الوارد في التذييل ٧ •

ان نظرة معمقة الى وضع الأمور المتعلقة بحظر التجارب النووية تظهر نوعا من التناقض •
ففي حين وصل العمل التقني في اجزاء من نظام التحقق ، أي التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، الى مرحلة متقدمة ، لا توجد في الوقت الحالي أى مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • غير أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن النظام المقترح للتبادل العالمي للبيانات سيعمل على أساس مثل هذه معاهدة وأن يخدم أغراضها • فالهدف ليس اذا نظاما دوليا لتبادل البيانات الاهتزازية في حد ذاته أو في الفراغ ، بل تسهيل تنفيذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ولا يمكن إقامة النظام في غياب مثل هذه المعاهدة ولا يمكنه أن يقوم مقامها • ومن البديهي ، من هذه الزاوية ، أن العمل التقني الخاص بجوابب التحقق لا يمكن أن يستمر بلا نهاية ، كما لو كانت العملية غير محددة الغاية • وقد أوضح الفريق العلمي جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بنظام التبادل الدولي للبيانات • ويمكن للجنة الخبراء المحتمل أنشاؤها أن تضع ترتيبات مفصلة لنظام التبادل الدولي للبيانات بعد ابرام المعاهدة •

وبعد أن قلنا هذا ، فاننا لا ننكر أن التجربة التقنية المبرمجة لهذه السنة لا اختبار تبادل بيانات المستوى الأول من خلال النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية الطبع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد تكون تجربة لها بعض الفائدة • غير أنه سيكون مؤتمر نزع السلاح أن يبيت في مستقبل الفريق ، بعد هذه التجربة ، أخذا بالاعتبار الوضع القائم فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بحظر التجارب النووية • وسيتوقف الكثير ، هنا أيضا ، على موقف الولايات المتحدة • وقد أعرب وفد الولايات المتحدة في ٨ آذار / مارس عن دعمه لعمل الفريق العلمي • غير أن هذا لا يكفي • وطالما ترفض الولايات المتحدة المفاوضات بشأن المعاهدة ، فان عمل الفريق سيستخدم لتغطية النقص في الارادة السياسية للتفاوض •

واذا سمحتم لي ، سيدى الرئيس ، أود الآن أن أعالج البند الذى يمثل أساس عمل فريق الخبراء العلميين المخصص ، أي حظر التجارب النووية •

وغني عن القول ان مثل هذا الحظر ذو أهمية حاسمة لا يقف سباق التسليح النووى ولخفض خطر نشوب حرب نووية • وأصبحت مثل هذه الخطوة أكثر إلحاحا في السنوات الأخيرة وذلك فسي

ضوء تصعيد سباق التسلح النووي ، الذى يتميز ، من جملة أمور ، بصنع شبكات أسلحة نووية جديدة مزعزة للاستقرار ، وبوزع أسلحة الضربة الأولى النووية الأمريكية في أوروبا الغربية •

ويوجد في نفس الوقت أساس قيم لصياغة معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • فقد قام الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٢ ، والسويد سنة ١٩٨٣ ، بتقديم مقترحات شاملة • وتعرض التقارير الثلاثة التي قدمها فريق الخبراء العلميين مواد غزيرة لاقامة التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية كجزء هام من نظام التحقق من معاهدة مقبلة •

وتطالب الأغلبية الساحقة من الدول باتخاذ خطوات فورية لايقاف التجارب النووية • كما دعا العديد من رجال السياسة في البلدان الغربية لتأجيل التجارب النووية •

ونظرا للضرورة الملحة لحظر التجارب النووية ، ونظرا لتوفر جميع الوثائق الموجودة التي تظهر طرقا لحل المشاكل المتصلة بهذا الحظر ، فقد يجوز للرأى العام العالمي أن يتساءل عن حق لماذا لم تبرم بعد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ولماذا لم تبدأ بعد المفاوضات لتحقيق هذا الغرض •

ان الأمانة والواقعية - اللتين كثيرا ما يطالب بهما أحد الأطراف في هذا المؤتمر - لا تسمحان الا باجابة واحدة : ففي حين أن الاتحاد السوفياتي مستعد لاجراء مثل هذه المفاوضات فان دولتين أخريين حائزتين للأسلحة النووية ترفضان أى مشاركة في الأنشطة لتحقيق حظر للتجارب النووية ، أما الدولتان الأخريان الحائزتان للأسلحة النووية ، فليستا مستعدتين لادخال هذا المؤتمر في مداولات تافهة بشأن مسائل التحقق ، وذلك لتغطية موقفهما السليبي ازاء أدنى تقدم في اتجاه الحظر الشامل للتجارب النووية • ان مثل هذا المنهج ليس جديدا اطلاقا . فما يسمى بمسألة التحقق كانت ولا تزال تستخدم في حالات عديدة لعاقة الاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

لقد حاول مرارا أحد الأطراف ، داخل هذا المؤتمر وخارجه ، أن يوهم أن مشاكل التحقق تسد طريق ايقاف تجارب الأسلحة النووية • وبالتالي ، قيل أنه ينبغي للمؤتمر أن يبدأ من لا شيء ، وأن يحدد ويدرس قضايا التثبت بأمل تحقيق مثل هذا الحظر في منظور طويل الأجل •

ولكن هل نسي مناصرو هذا المنهج التاريخ ؟ لقد تم النظر في مسألة حظر التجارب طيلة أكثر من ٢٥ سنة في محافل مختلفة ، وعرضت حلول عديدة ، ومن جملة أمور بشأن مسائل التحقق • وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٧٩ أنه " لا توجد مسألة أخرى في مجال نزع السلاح حظيت بالاهتمام والمناقشة واندراة والمفاوضة الدولية مثلما حظيت به مسألة ايقاف التجارب النووية " وبالإضافة الى ذلك ، وفي التقرير الثلاثي المقدم الى مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٨٠ ، فان الأطراف المتفاوضة الثلاثة ومن بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، أعربت عن اعتقادها بأن " تدابير التحقق التي يجرى التفاوض عليها ولا سيما الأحكام المتصلة بالمنظومة الدولية لتبادل البيانات الاهتزازية ولجنة الخبراء وعمليات التفتيش الموقعي ، تمثل فتحا جديدا على صعيد الجهود الدولية الرامية الى الحد من التسلح ، وانها ستعطي جميع الأطراف في المعاهدة فرصة المشاركة على نحو جوهري وبناء في عملية التحقق من الامتثال للمعاهدة " (الوثيقة CD/130) •

وبالتالي ، لا بد أن بعض الأمور قد حدثت منذ تقديم التقرير الثلاثي ، وأحبطت مزيدا من التقدم فيما يتعلق بصياغة المعاهدة ، بما فيها أحكام التحقق • ولا بد أن هذا التطور قد كان خطيرا لدرجة أن الولايات المتحدة - التي رغبت سنة ١٩٨٠ ، مع الأطراف المتفاوضة معها ، تحقيق " اتفاق مبكر " ، كما ذكر في الوثيقة CD/130 - تنظر اليوم الى حظر شامل للتجارب وكأنه " هدف نهائي " •

انه من البديهي أن ظروف التحقق لم تتدهور • بل بالعكس ، فقد تحسنت كثيرا وسائل التحقق التقنية ، بما فيها وسائل التحقق المتوفرة لدى الولايات المتحدة • غير أن التغير في الموقف الأمريكي تحدده عوامل سياسية وعسكرية • وفي هذا الصدد ، أشار المدير السابق للوكالة الأمريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح والمتفاوض الأول في مفاوضات الحظر الشامل للتجارب النووية ، السيد بول وارنكي ، الى الضغوط الداخلية لمواصلة التجارب من أجل شبكات أسلحة نووية جديدة ولتحسين الشبكات القديمة • وفي رسالة من الوكالة المذكورة الى الكونغرس سنة ١٩٨٣ ، تم التأكيد على " أن التجارب النووية ضرورية بوجه التخصيص لتطوير الرؤوس الحربية وتحديثها وتثبيتها ، ولصيانة قدرة الاعتماد على المخزونات وتقييم آثار الأسلحة النووية " •

وفي الأسبوع الماضي ، ظهرت أنباء تفيد بأنه يجري تنفيذ برنامج طويل الأجل في الولايات المتحدة لانتاج الرؤوس الحربية النووية ، وهو يتضمن أيضا زيادة كبيرة في تجارب الأسلحة النووية • ويلحظ هذا البرنامج ، الذي يمتد على ثماني سنوات ، تجارب جووية إضافية ، كجزء من الخطة المسماة " حرب النجوم " ، كما يلحظ تجارب رؤوس حربية لقذيفة " تريدانت " وللقذائف التسيارية ولقذيفة " بيرشينغ - ٢ " والقذائف النيوترونية للمدفعية وغيرها • ومن المتوقع ، حسب هذه الأنباء أن يتزايد ارتفاع انتاج الرؤوس الحربية النووية في الولايات المتحدة ، وهو انتاج قد بلغ حاليا ذروته منذ ٢٠ سنة •

ومن البديهي أن مشكلة التحقق المزعومة ليست هي التي تعوق التقدم في اتجاه حظر كامل لتجارب الأسلحة النووية • وكما يعلم جميعنا ، توجد اليوم امكانيات للتحقق من الامتثال لمعاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

ورغم ذلك ، فقد طلب منا مرارا وتكرارا في هذا المؤتمر أن ندرس بتعمق قضايا التحقق من حظر التجارب •

غير أن تدابير التحقق الفعلية لا يمكن صياغتها الا في اطار التفاوض حول معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ولا يمكن أن تقوم بذلك هيئة فرعية حصرت بعض الوفود ولايتها في مجرد فحص قضايا التحقق • وفي غياب مفاوضات حقيقية ، لا يمكن أن ننتظر من الوفود أن تتجاوز الاختلافات القائمة بشأن بعض قضايا حظر التجارب النووية في اطار المناقشات دون غيرها •

وبالتالي ، فمن الصعب أن يفعل الفريق العامل المخصص المعني لحظر التجارب النووية أكثر مما فعله سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ • وكما ذكر في تقرير السنة الماضية ، (CD/412) " اعتبر عدد كبير من الوفود أن الفريق العامل المخصص قد أنجز ولايته بمناقشة وتحديد جميع القضايا المتصلة بالتحقق والامتثال لحظر التجارب النووية " •

وفي هذه الحالة ، يصعب فهم موقف وفد الولايات المتحدة الذي ليس مستعدا ، من جهة ، للدخول في مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والذي يأسف من جهة أخرى ، لعدم التوصل الى أى اتفاقات بشأن هذه البنود " في الفريق العامل • ومن البديهي أنهم لا يمكن تحقيق اتفاقات بشأن عناصر المعاهدة الا بالمفاوضات ، أى بعملية أخذ وعطاء •

وفي السنة الماضية ، تولى وفد بلادى رئاسة الفريق العامل المخصص المعني لحظر التجارب النووية • وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، أعلن السفير روز ، عند تلخيص آرائه بشأن عمل الفريق ، " انه رغم كسل المحاولات التي بذلتها معظم الوفود فان لجنة نزع السلاح ما زالت تمنع من عقد المفاوضات • أما هيئتها الفرعية ذات الصلة فتقتصر على اجراء المناقشات لا أكثر • وقد يتشكل انطباع لدى المرء في بعض الأحيان أن طرفا واحدا يبدى حماسا شديدا لتركيز اهتمام الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية على مسائل تقنية وتحويل الفريق الى مؤسسة لتبادل الآراء حول التفاصيل المتعلقة بالاهتزازات • وحينما يعتبر الطرف المعني الوقف التام لتجارب الأسلحة النووية مجرد هدف طويل الأجل وأن الوقت ليس مؤاتيا للتفاوض حول معاهدة تتعلق به ، فقد تستخدم مناقشة المشاكل التقنية ستارا من دخان للتغطية على عدم وجود الارادة السياسية • " كما ورد ذلك في الوثيقة CD/PV.236 •

ان هذا التحليل لا يزال صالحا اليوم • وفي شهر آذار/مارس ، نظر هذا المؤتمر ، بطريقة غير رسمية ، في مسألة ولاية جديدة للجنة حظر التجارب النووية وكذلك للجان أخرى • ورغم جميع الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر آنذاك ، السفير داتكو من رومانيا ، لم يحرز أى نجاح في هذا الصدد نتيجة لموقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية • وفي ٣ نيسان/أبريل ، أحبطت تلك الدول التوصل الى توافق آراء بشأن انشاء لجنة لبدء التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية •

اننا نأمل أن هذه الكلمة لن تكون الكلمة الأخيرة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، نظرا لموقف الأغلبية الساحقة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يناصرون الشروع في التفاوض بشأن المعاهدة • وينبغي لهذين الوفدين أن يعيدا النظر في موقفهما وأن يوافقا على المفاوضات بهدف صياغة معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

ان مثل هذه الخطوة من هاتين الدولتين ستتمكن هيئة فرعية معنية لمؤتمرنا من تحقيق تقدم حقيقي •

ان المؤتمر يواجه هنا وضعاً غريباً ، كما هو الشأن بالنسبة لحالات أخرى • ففي حين لا ينكر أحد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، تشير بعض الوفود مرارا وتكرارا اعتراضات عندما يتعلق الأمر بالمستوى العملي ، أى عندما ينبغي انشاء الهيئات الفرعية واعطاؤها ولاية تفاوض واضحة طبقا لغرض هذا المؤتمر •

ومن البديهي أنه ينبغي أن يكون للهيئات الفرعية مثل هذه الولاية ، اذا ما اعتبرت الولاية العامة لمؤتمر نزع السلاح بجدية • ولكن ، وعلى رغم ما يبدو في الأمر من مفارقة ، فان بعض الوفود كثيرا ما تكون غير مستعدة لقبول ولاية تفاوضية بل للتفاوض بشأن ولاية ! ان مثل هذا المنهج كثيرا ما أدى بنا الى مداولات اجرائية مطولة ، عقدت عملنا وأعاقت • فلماذا لا نتفق اذا على ولايـة

تفاوضية ، منذ البداية ، وأن نترك للهيئة الفرعية المعنية البت في كيفية العمل وكيفية تنظيم المفاوضات ؟ ان من شأن هذا المنهج أن يقينا من المداولات الاجرائية الطويلة وأن يقدم أعمالنا تقدما كبيرا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على

كلمته .

عملا بالقرار الذي اتخذته المؤتمر في جلسته التاسعة والأربعين بعد المائتين ، أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا ، السفير بيرين .

السيد بيرين (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، يسرني جدا

أن أتمكن من تهنئتك على تسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل . وبما أنهما المرة الأولى التي تتكلم فيها نيوزيلندا في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح ، يسرني أن ألاحظ أن الرئاسة هي الآن في عهدة ممثل سرى لانكا ، وهي بلد صغير كبلدى ، وبلد نقيم معه منذ زمن بعيد صلات صداقة وثيقة جدا .

سيدى الرئيس ، ان اشتراك بلدكم في هذا المؤتمر لدليل صادق على أن البلدان الصغيرة كالبلدان الكبيرة ، تهتم بمسألة نزع السلاح . وأود أيضا أن أشني على عمل السفير داتكو الذى وجه أعمال المؤتمر ببراعة خلال شهر آذار / مارس . وأود أخيرا ، سيدى الرئيس ، أن أهني المؤتمر نفسه على الجهود التي يبذلها جميع أعضائه في هذا المجال البالغ الأهمية من النشاط الانساني .

ان الحرب التقليدية لم تتوقف . وسباق التسلح يستهلك نصيبا هائلا من الموارد العالمية . وفي عالمنا اليوم كميات هائلة من الأسلحة النووية ، وما زال يتم انتاج المزيد منها . وهناك ضرورة لتحقيق تقدم مبكر لا يجاد وعقد حلول عملية محسوسة ومعاهدات خاصة بنزع السلاح . وتأمل نيوزيلندا أن يلعب مؤتمر نزع السلاح دورا فعالا في هذه العملية المتعلقة بسلسلة واسعة من مسائل نزع السلاح .

وقد يعتقد البعض أن بلدا كبلدا ، يقع في جنوب المحيط الهادى وليس له أى حدود أرضية ، هو بعيد عن مسائل نزع السلاح التي تعالجها هذه الهيئة . وفي الواقع ، ان منطقة جنوب المحيط الهادى هي احدى المناطق التي يسود في العديد من بلدانها قلق مستمر بالغ . فضلا عن أن منطقة جنوب المحيط الهادى " المعزولة " ظاهريا هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال تجرى فيها تجارب نووية خارج الأراضي الاقليمية الرئيسية لدولة حائزة للأسلحة النووية .

وعلى الرغم من أن الموارد المشتركة لبلدان جنوب المحيط الهادى هي متواضعة ، فان قوة التزام منطقة جنوب المحيط الهادى بالنزع الكامل للسلاح النووى يجب ألا ينظر اليه بأقل ما يستأهله من تقدير .

ان بلدى ، نيوزيلندا ، ملتزم التزاما أكيدا لبذل المسبطاء للاسراع في تنفيذ اتفاقات ملموسة لنزع السلاح . وقد أولت نيوزيلندا منذ زمن بعيد أولوية قصوى للبحث عن حظر شامل لتجربة أو استخدام جميع الأسلحة النووية . ومنذ سنوات عديدة ، اتخذنا ، في دورات متتالية في الجمعية

العامة للأمم المتحدة ، دورا قياديا في الترويج لاعتماد قرار من الجمعية العامة يدعو بالحاح الى عقد معاهدة لتنفيذ حظر شامل للتجارب النووية • وسنعمل أيضا لهذه الغاية في نيويورك هذه السنة وبانتظار ذلك ، فان وجودى اليوم هنا يدل على التزام حكومتى بتوسيع جهودنا لتشمل اشتراكها النشط في مؤتمر نزع السلاح في جنيف •

وفي الواقع ، وكما يعلم معظم الحضور ، فان نيوزيلندا ليست من القادمين الجدد الى مؤتمر نزع السلاح • فمنذ عام ١٩٧٧ ، شاركت نيوزيلندا مشاركة نشطة في جميع دورات فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ، الذي تنظرون الآن في تقريره الثالث • واننا نرى ما يشجع في كون الفريق المخصص قد أتم تقريره واعتمده بتوافق الآراء ، اذ أن ذلك يشير لنا الى تحقق بعض التقدم على الصعيد التقني ، وان كان هذا التقدم متواضعا وأوليا • واننا نعتبر ذلك خطوة صغيرة ، ولكن محسوسة ، نحو احتمال انشاء شبكة دولية من المحطات الاهتزازية التي نعتقد أنها ستساعد ، في وقت لاحق ، في رصد الامثال لمعاهدة حظر التجارب النووية • واننا نتطلع الى اليوم الذي ستنتم فيه جميع الاحتياجات التقنية الضرورية • وعندئذ ، واذا ما توفرت الارادة السياسية الحسنة والكافية ، فان التحقق من الظواهر الاهتزازية وغيرها من الظواهر المتصلة بها يمكن أن يصبح أساسا لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، تكون سليمة ومتوازنة ومتبادلة وسهلة التحقق •

وتبقى نيوزيلندا مستعدة للاضطلاع بدورها في هذه العملية • وهنا أيضا ، يتسم موقعنا الجغرافي بأهمية خاصة ، اذ أن نيوزيلندا وأستراليا هما البلدان الوحيدان في نصف الكرة الجنوبي اللذان يتمتعان بقدرة سابقة ومستمرة للاسهام في جهود فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية • كما أن نيوزيلندا وأستراليا هما البلدان الوحيدان اللذان يوفران من معطيات شبكية من محطات اهتزازية في القطب الجنوبي • وهكذا ، تساهم نيوزيلندا مباشرة في أعمال الفريق المخصص ، وفي تحقيق حظر شامل للتجارب على ما نأمل •

ونأمل أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح ، في دورته هذه ، قرارا بالابقاء على الفريق المخصص ، على أن يستمر هذا الفريق في الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل • واذا تم ذلك ، فان نيوزيلندا ترغب في الاستمرار في الاشتراك والمساهمة في مناقشات الفريق المخصص • وبانتظار ذلك ، ينبغي للأعضاء أن يستمروا في العمل اللازم لتأمين نجاح الاختبار التقني المقترح لتبادل وتحديد بيانات المستوى الأول ، عن طريق استخدام نظام الاتصالات العالمي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على أساس منتظم • وبعقد أن اتمام هذا الاختبار بنجاح سيشكل إشارة ملموسة أخرى بأن التقدم مستمر على المستوى التقني من جانب الفريق المخصص • غير أنه ، بغية تحقيق تقدم ملموس في المستقبل ، أصبح من الملح الآن التوصل الى اتفاق كامل حول " عملية تجريبية شاملة " تختبر ، على نحو كاف ، جميع جوانب النظام العالمي ، بما في ذلك الشبكة الاهتزازية الكاملة ، واجراءات ومراقب نقل البيانات ، وعمليات تجميع البيانات •

وقد أعلنت نيوزيلندا أيضا عن رغبتها في الاشتراك في أفرقة عاملة أخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح ، وخاصة في الهيئة الفرعية التي ستشأ بهدف التحرك نحو المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • واننا نناشد الآن جميع الأطراف على مضاعفة الجهود لصياغة ولاية أوسع للفريق المخصص المعني بحظر التجارب النووية ، مما يمكن من احراز تقدم حقيقي •

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدمت واقرحت نيوزيلندا واستراليا القرار ٦٣/٣٨ الذي اعتمد بـ ١١٧ صوتا مقابل لا شيء* وقد رجا القرار من مؤتمر نزع السلاح :

(أ) أن يستأنف دراسته للمسائل المتعلقة بفرض حظر تجارب شامل ، بغية التفاوض على معاهدة بشأن هذا الموضوع ، وأن يشرع ، وفقا لتقرير عام ١٩٨٣ عن أعمال اللجنة في اطار هذا البند ، في النظر في مسألة تنقيح ولاية الفريق العامل المخصص في أثناء دورته لعام ١٩٨٤ ؛
(ب) أن يحدد ، في اطار مفاوضاته بشأن هذه المعاهدة ، الترتيبات المؤسسية والادارية اللازمة لانشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات واختبار الشبكة وتشغيلها ، بوصفها جزءا من نظام فعال للتحقق ؛

(ج) أن يبدأ بحث التدابير الدولية الأخرى لتحسين ترتيبات التحقق بموجب تلك المعاهدة ، بما في ذلك انشاء شبكة دولية لرصد النشاط الاشعاعي الجوي .

ان موقفنا في غاية الوضوح . اننا نعتقد بأن هناك العديد من المسائل المتصلة بحظر شامل للتجارب تستحق دراسة فورية ، ويمكن تحقيق تقدم ايجابي في البعض منها ، حتى وان بقيت بعض أوجه التردد حول مسائل أخرى . كما اننا نعتقد بأنه سيكون هناك شعور واسع بالقلق وخيبة الأمل والحرمان اذا ما اجتمع مؤتمر نزع السلاح لسنة أخرى دون أن يبدأ بهذه العملية . ووفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاننا نناشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تتعاون مع المؤتمر للقيام بهذه المهام .

وتمشيا مع ذلك ، فان نيوزيلندا ستبذل كل ما في وسعها للمساعدة على منع المزيد من الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية ، وذلك عن طريق تعزيز معاهدة عدم الانتشار . واننا نعتبر أن المعاهدة المذكورة هي أهم اتفاق دولي جرى عقده حتى الآن للحد من الأسلحة النووية . وينبغي للمجتمع الدولي بأسره ألا يفوت فرصة المؤتمر المخصص لاستعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ١٩٨٥ لضمان أن أهمية هذه المعاهدة لن يعاد تأكيدها وخسب ، بل لضمان أنه سيبذل جهد حقيقي لزيادة الثقة في معاهدة عدم الانتشار وجلب عدد أكبر من الدول للانضمام الى أحكامها . وينبغي اعتماد الاستعراض باتفاق الآراء ، حتى ولو لم يكن بالامكان تحقيق الا قدر ضئيل من التقدم . وان لم يتحقق ذلك ، فان الدعم للمعاهدة سيتعرض للخطر ، وخاصة فيما بين أولئك الذين يشعرون أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تقم بعد بالتزاماتها بموجب المعاهدة الأصلية لعدم الانتشار .

وعندما أعلنت نيوزيلندا عن رغبتها في الاشتراك على نحو نشط في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أشارت الى أنها تأمل في الاشتراك في أعمال الهيئات الفرعية المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وازالة الأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، يعلم أعضاء هذا المؤتمر أن نيوزيلندا قد اشتركت في السنوات الأخيرة ، بصورة وثيقة في الجهود المبذولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للحفاظ على سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وما من شك أن هناك حاجة الى وضع اجراءات للتحقق من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، وقد لاحظت نيوزيلندا مع الارتياح تقدم المفاوضات

حول هذه المسألة ، وكذلك حول العناصر الأخرى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والتي تسم تسجيلها في تقرير لجنة نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة في العام الماضي .

ان التقارير الأخيرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب بين العراق وايران قد أضفت مزيدا من الالاحاح والأهمية لأعمال المؤتمر في هذا الميدان . وقد ظل التحقيق الذي بدأه الأمين العام حول هذه التقارير على أن بالا مكان اجراء تقصي الوقائع على نحو تقني ومتجرد وسريخ، وإذا كانت هناك بعض النواقص في التقرير ، فانها تدل على الصعوبات التي ستواجهها أية بعثة الى أن يتم وضع الاجراءات الدورية للتحقق . وينبغي تهيئة الأمين العام وفريق الاخصائين على العمل الذي قاموا به .

وإذا كنا مرتاحين الى الطريقة المهنية التي نفذت بها البعثة مهمتها ، فاننا ، في الوقت ذاته ، منذهلين لنتائج التحقيق . ان نيوزيلندا تدین أی استخدام للأسلحة الكيميائية . ومن الأهمية بمكان ، كما لاحظ ذلك الأمين العام ، أن تتقيد جميع البلدان تقيدا صارما بقواعد السلوك الدولي المقبولة من المجتمع الدولي . وإذا ما تمكن هذا المؤتمر بايصال مفاوضاته حول الأسلحة الكيميائية الى نهاية مبكرة ومرضية ، فانه قد يكون أسهم اسهاما جوهريا في نزع السلاح وفي تحسين أوضاع الانسانية في حالة الحرب . ونأمل في أن نتمكن من الاسهام في الجهود المبذولة لهذه الغاية .

ان النيوزيلنديين يعتبرون أن الخطوات الأساسية نحو نزع السلاح النووي هي ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وتعزيز معاهدة عدم الانتشار ، وتخفيض الأسلحة العسكرية من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية تخفيضا كبيرا . لذلك ، فاننا نشكر فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية على اسهامه البناء في هذه العملية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة .

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير اكيوس .

السيد اكيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي ، أولا ، أن أعرب عن ارتياحي اذ أراكم رئيسا لهذا المؤتمر لشهر نيسان / ابريل . وهناك العديد من القضايا الصعبة والهامة التي ينبغي حلها . واني آمل أن تساعدنا بزاعتكم ، والدراية التي تعالجون بها القضية المعقدة الواجب حلها خلال هذا الشهر ، على اتمام أعمالنا بنجاح فسي الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٤ . واني أؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، التعاون الكامل من جانب وفد بلادى لتمكينكم من الاضطلاع بهذه المهمة .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكرى الحار لسلفكم في رئاسة المؤتمر ، السفير داتكومسن رومانيا ، على البراعة التي أبدائها في ادارة أعمالنا ، وعلى خبرته الطويلة في الشؤون الدولية وعلى روحه المرحية .

كما أضف صوتي الى المتحدثين الذين رحبوا بنائب وزير الشؤون الخارجية في بولندا ، معالي السيد هنريك ياروتشيك .

تتاح لنا اليوم فرصة النظر في تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وستقتصر ملاحظاتي على أعمال هذا الفريق . وكان الهدف الأساسي وراء إنشاء فريق الخبراء العلميين المخصص في عام ١٩٧٦ هو ، كما نعرف جميعا ، الرغبة في تسهيل التحقق من الحظر الشامل للتجارب .

ومن الواضح والطبيعي أن يكون لجميع الأطراف في المعاهدات الدولية للحد من الأسلحة ونزع السلاح امكانيات متساوية لتلبية احتياجاتهم من التحقق . غير أن هذه الاحتياجات يمكن أن تختلف بين بلد وآخر ، مثلا بحسب عوامل سياسية وعسكرية . كما أن قدرات التحقق الوطنية لكل بلد قد تتباين تباينا كبيرا نظرا للموقع الجغرافي للبلد ، وللتكنولوجيا المتاحة له . وان التعاون الدولي في وضع وتطوير نظم تحقق عالمية هو أحد الطرق لتمكين جميع البلدان من الوصول إلى بيانات تحقق عالية الجودة . وترتدى مثل هذه النظم أهمية أساسية بالنسبة للبلدان الصغيرة ، وقد تحسن أيضا ، على نحو جوهري ، قدرات التحقق المتاحة للدول الكبرى . وكما يكون مفيدا ، ينبغي لمثل هذا النظام أن ينتج بيانات تلبي احتياجات وقدرات جميع البلدان . غير أن احتياجاتها المتباينة تزيد الصعوبات في الحصول على نظام تحقق دولي يمكن أن يكون مقبولا بصفة عامة .

ان المناقشات الدولية الجارية منذ عدة سنوات بشأن نظام دولي للتحقق من الاهتزازات قد أبرزت الرغبة ، وكذلك الصعوبات ، في الحصول على نظام تحقق دولي مقبول بصفة عامة لمعاهدة حول الحظر الشامل للتجارب . وفي هذا السياق ، فإن تدابير التعاون الدولي التي وضعها فريق الخبراء العلميين المخصص تشكل ، مع ذلك ، خطوة هامة نحو تحقيق نظام مقبول دوليا .

ويعتبر التقرير الثالث للفريق المخصص (CD/448) انجازا عظيما . وقد تم تنفيذ قدر رائج من العمل من جانب خبراء الفريق وفي المراكز والمختبرات ، ومراكز البيانات ، فسي البلدان المشاركة . وقد يصعب علينا أن نفهم ونقدر حق التقدير العمل العلمي الواسع في العديد من البلدان الذي يشكل أساس هذا التقرير .

ويتضمن التقرير قدرا كبيرا من الوقائع والمعلومات التي تستحق الدراسة عن كثب . وبشاطر وفد بلادي رأى الفريق القائل أنه قد حصل تطور تقني ملموس في السنوات القليلة الأخيرة ، وان من الضروري ادخال هذه التكنولوجيا الجديدة في النظام العالمي المقترح لتبادل البيانات الاهتزازية .

ومن الخطوات الهامة التي أوصى بها الفريق ، لذكر تحويل المحطات القياسية إلى نظم رقمية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية ، وإنشاء محطات جديدة وعالية الدقة في أماكن ملائمة في نصف القارة الجنوبي . وتتضمن ورقة العمل CD/491 المقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمعنونة " جوانب التطورات الحديثة في تقنيات تسجيل الظواهر الاهتزازية " أساسا سليما حول كيفية استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحسين وتبسيط التسجيل الاهتزازي . وفيما يتعلق بإنشاء محطات جديدة وعالية الجودة في نصف القارة الجنوبي ، فقد سبق للسويد أن عرضت في لجنة نزع السلاح فكرة إنشاء مرصد شقيقة . وهذه المرصد هي كناية عن مشاريع تعاونية بين البلدان التي لديها بالفعل خبرة في إنشاء وتشغيل المرافق الاهتزازية الحديثة والبلدان التي لديها خبرة أقل في هذا الميدان ولكنها تتمتع بأوضاع جيوفيزيائية ملائمة . وان التعاون الحالي القائم بين فنلندا وزامبيا ، والذي أشار إليه فريق الخبراء في تقريره ، يشكل مثالا جيدا لهذا التعاون .

ان التطور في تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الالكترونية قد كان أسرع مما كان بالامكان ترقبه منذ سنوات قليلة • وقد مكن ذلك من اجراء تبادل سريع على المستوى العالمي لكميات كبيرة من المعلومات ، وفي الوقت ذاته معالجة هذه المعلومات في نظم صغيرة من الحاسبات الالكترونية • وان مسألة تبادل واستخدام البيانات الأكبر حجما المسجلة أساسا ، والمساءلة بيانات المستوى الثاني ، قد كانت مشكلة صعبة في العمل الحالي للفريق ، غير أنها قد تصبح أقل حساسية عندما ستصبح هذه المعلومات مستعملة تدريجياً على نطاق أوسع في الممارسة الاهتزازية العامة • ومن الأهمية بمكان أن يكون النظام التعاوني الدولي للتحقق من الحظر الشامل للتجارب نظاماً متقدماً وحديثاً يستخدم المعدات والتقنية والبيانات القائمة بشكل لا يكون أدنى من الطريقة المستخدمة في النظم المتاحة لكل بلد على انفراد •

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الفريق قد وضع دليلاً تشغيلياً تمهيدياً لمراكز البيانات الدولية • ويعطي هذا الدليل تعليمات شاملة عن كيفية عمل مراكز البيانات هذه • وقد تم وضع التعليمات بالتفصيل ، بما في ذلك مواصفات رموز الحاسبات الالكترونية الواجب استخدامها •

وينص المشروع الذي قدمته السويد في حزيران / يونيو ١٩٨٣ بشأن معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية (CD/381) على أدلة تشغيلية لجميع عناصر النظام التعاوني الدولي • وينبغي أن تعطي الأدلة التشغيلية تعليمات مفصلة عن كيفية تشغيل المحطات المشاركة واستخراج وتبادل بيانات المستوى الأول ، وعن كيفية تبادل بيانات المستوى الثاني ، وعن كيفية اجراء التحليل في المراكز الدولية للبيانات • وبشكل الدليل التمهيدى المقدم بوصفه الملحق بالتقرير الثالث خطوة جوهرية نحو تحقيق مثل هذه التعليمات المفصلة الضرورية • وهناك حاجة الى المزيد من العمل للتمكن من الوصول الى اتفاق حول جميع تفاصيل هذا الدليل التمهيدى واعداد أدلة مماثلة لعناصر أخرى من النظام • وهذه مهمة بالغة الأهمية ينبغي أن يضطلع بها فريق الخبراء العلميين المخصص في المستقبل •

وهناك حاجة الى خبرة اضافية ، ولذلك يرحب وفد بلادي باقتراح الفريق باجراء تجربة اختبارية في وقت لاحق من هذه السنة ، ويؤيد هذا الاقتراح تأييداً كاملاً • ومن شأن مثل هذا الاختبار أن يودى الى وضع مزيد من الاجراءات التشغيلية لتبادل البيانات الاهتزازية من المستوى الأول ، ولمراكز البيانات اندولية المقترح انشاؤها •

وستجرى التجربة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • ويرحب وفد بلادي بقرار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لاتاحة النظام العالمي للاتصالات التابع لها لاجراء تبادل منتظم للبيانات الاهتزازية • واننا مقتنعون بأن هذه التجربة الاختبارية على الصعيد العالمي ستعطي بيانات وخبرة بالغة القيمة لوضع نظام دولي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب •

وقد لاحظ وفد بلادي بارتياح أن ٢٣ بلداً قد أعلنت عن نيتها في الاشتراك بالتجربة • ونحن نعلم أن هناك العديد من البلدان الأخرى التي لها القدرة على الاشتراك • وسوف تزداد قيمة التجربة ، على نحو ملموس ، اذا ما اشترك المزيد من البلدان فيها ، واذا ما كانت هذه البلدان موزعة على نطاق عالمي واسع • لذلك ، فاني أناشد جميع البلدان التي لم تعلن بعد عن نيتها في الاشتراك ، كي تدرس ، على نحو جدى ، امكانية الاسهام في هذه التجربة الهامة •

وستشارك السويد في التجربة عن طريق توفير بيانات من مرصد هكفورس وتشغيل مركز اختباري للبيانات • وسوف نتلقى في مركزنا البيانات المعلن عنها من المستوى الأول ونحللها مستخدمين الاجراءات الموصوفة في الدليل التشغيلي التمهيدى • وسوف توفر هذه التجربة الخبرة لاستخراج البيانات من المستوى الأول ولتبادل تلك المعلومات على نظام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، كما ستوفر الخبرة حول الاجراءات والبرامج الالكترونية المطلوبة لمعالجة هذه البيانات في مراكز البيانات الدولية •

ونعتبر أن من الأهمية بمكان أن يتم تشغيل مثل هذه المراكز الاختبارية للبيانات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء التجربة • كما أخذنا علماً ، مع الارتياح العظيم ، بالخطط الموضوعة لإنشاء مرافق مركز البيانات في استراليا • وتتطلع السويد الى تعاون وثيق مع هذه البلدان لإنجاز مزيد من التطوير على الاجراءات التي ستستخدم في مراكز البيانات المقترحة • ونحن على ثقة من أن التجربة القادمة ستوفر خبرة ذات أهمية كبرى للتوصل الى اتفاق حول نظام للتحقق مقبول من الجميع •

لقد كرست بلادى نفسها ، منذ سنوات عديدة ، لمهمة تحقيق حظر شامل للتجارب • وقد أجرينا برنامجاً وطنياً مكثفاً للبحوث بغية تيسير التحقق بشأن مثل هذه المعاهدة واننا على اقتناع بأن عمل الفريق المخصص يشكل اسهاماً هاماً في جهودنا في هذا الصدد • كما اننا مقتنعون بقيمة العمل المستمر لاكتساب مزيد من الخبرة عبر هذه التجربة وأعداد أدلة تشغيلية • وفي نظرنا ، ينبغي عدم اذخار أى جهد لتعبيد الطريق أمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، بما في ذلك الجهود المستمرة في الميدان التقني • وان التقرير الذى قدمه الفريق العامل المخصص يبين بوضوح أن قدراً كبيراً من العمل القيم قد أنجز بغية تلبية احتياجات التحقق المعقولة • وقد آن الأوان لمؤتمر نزع السلاح أن يحالج جميع القضايا المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ونناشد المؤتمر أن يتوصل فوراً الى اتفاق حول ولاية تجعل هذا الهدف ممكناً •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير كاراساليس •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيادة الرئيس ، يحيط وفدى علماً بالتقرير الثالث المقدم الى مؤتمر نزع السلاح من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • كما يحيط علماً بتوصية فريق الخبراء المخصص الواردة في الوثيقة CD/499 • وتقتضي الوثيقتان ، لاسيما التقرير الثالث ، من حيث طبيعتهما وأهميتهما ، قيام الادارات المختصة في حكومتي بدراستهما بعناية نظراً لما تحتوياه من جوانب تقنية وموضوعية مختلفة •

لقد مضت حوالي ثماني سنوات منذ أن أنشأ مؤتمر لجنة نزع السلاح في ذلك الوقت ، فريق الخبراء العلميين المخصص ، وأبقت عليه بعد ذلك لجنة نزع السلاح • ومبنيان المؤسف أن احتمالات التقدم التي واجهها المجتمع الدولي في نهاية السبعينات بشأن تلك القضية ، قد تغيرت تغيراً كبيراً اذ لم تكن قد أختفت بالفعل - نظراً لافتقار بعض الدول الخائزة للأسلحة النووية الى الإرادة السياسية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية • وفي الجلسة العامة الأخيرة ، المعقودة في ٣ نيسان / أبريل ظهر مرة أخرى وبوضوح هذا الافتقار الى الإرادة السياسية •

ومن الجلي ، أن استمرار هذه الحالة له تأثير على مهمة فريق الخبراء المخصص . ونحن نرى أنه لا يمكن لفريق الخبراء ولا لممارساته المخططة أن تستمر في العمل في فراغ . فالاضطلاع بأي نشاط ينبغي أن يتصل اتصالا مباشرا بعملية التفاوض الجارية تحت البند ١ من جدول أعمالنا ، والا فان ذلك سوف ينتقص من قدر مهمة الفريق المخصص ، الذي سيصبح وقتئذ هيئة دائمة ، الغرض منها هو النظر في التطورات العلمية والتكنولوجية في ميدان علم الاهتزازات . ومن الواضح أن هذه لا يمكن أن تكون مهمة الفريق المخصص ، ولا الغرض الذي أنشئ من أجله .

ان الهدف الذي دفع الهيئة التفاوضية الى انشاء الفريق المخصص هو الحصول على معلومات ومقترحات تقنية بشأن وضع نظام مناسب للتحقق من الامثال لمعاهدة حظر التجارب النووية . وتبين الخبرة الكبيرة التي تراكمت لدينا . ان البحث عن حل كامل يمنعنا من تحقيق حل واف . كما يبدو أن فريق الخبراء العلميين المخصص سيستمر ، انتظارا للمفاوضات ، من اجراء سلسلة من التجارب التي ستكون ، بالرغم من قيمتها العلمية والتقنية ، ذات أهمية ضئيلة اذا لم تقترن بمفاوضات سياسية ذات صلة بالموضوع .

وكما قال الأمين العام أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢ " ان النواحي التقنية والعلمية للمشكلة قد تمت دراستهما بتعمق الى درجة أنه لا ينقص الآن الا القرار السياسي لتحقيق اتفاق نهائي " . ان هذا الرأي الذي أشير اليه مرات لا تعد ولا تحصى ، تم تأكيده رسميا في وقت لاحق في عام ١٩٧٢ .

ونحن مقتنعون أيضا بفحوى ما جاء في الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية :

" ينبغي أن تنص اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة على تدابير وافية للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية بغية ايجاد الثقة الضرورية ، وضمان مراعاة جميع الأطراف لهذه التدابير . أما شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها أي اتفاق بعينه ، فهي تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته ، وينبغي أن تتحدد بناء على ذلك " .

وينبغي التشديد على العبارة الأخيرة من الفقرة التي أشرت اليها توا ، اذ ينبغي أن يتمشى شكل التحقق وطرقه مع أغراض اتفاق نزع السلاح ونطاقه وطبيعته ، وهو الاتفاق المطلوب مراقبة التقيد به . فاذا لم يكن هذا الاتفاق موجودا أو حتى اذا لم يكن قد بدأ التفاوض بصدده ، فمن غير الواضح كيف يتأتى أن تكون الدراسات والتجارب التي تجرى في فراغ تام مفيدة ومشرة . فمن المستحيل مواصلة العمل الى أجل غير مسمى على أساس افتراضات وبيانات سياسية تخطاها الزمن ، مثلما يجد الفريق المخصص نفسه منسجرا الى عمله حسبما تبينه الفقرة ٢ من تقريره .

ووفقا للخبرة الواسعة المكتسبة حتى الآن ، لن يتسنى التصدي لجميع النواحي المتصلة بابرار اتفاق في المستقبل الا بالبدء في مفاوضات موضوعية . ولن يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، الا في هذا السياق فقط ، من استخدام الاسهام التقني والعلمي المقدم من الفريق المخصص .

وبعد قولنا هذا فانه ليس لدى وفدي اعتراض على قبول المؤتمر للتوصية الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة CD/449 ، ولكنه يود تسجيل آرائه بشأن العمل الحالي والمقبل للفريق المخصص .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر مثل الأرجنتين على بيانه • أرى أن مثل
استراليا يرغب في الادلاء ببيان ، ولذلك أعطي الكلمة للسفير بتلر •

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، في الجلسة
العامة التي عقدها هذا المؤتمر في ١٥ آذار / مارس ، رحبت بالتقرير الثالث المقدم الى المؤتمر
من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر
الاهتزازية ، وبالتقرير المرحلي عن أعمال الدورة السابعة عشرة للفريق المخصص ، الذى قدمه
رئيسه السيد داهلمان •

وأود اليوم أن أكرر أن وفد بلادى يعتبر هذا التقرير وثيقة هامة •

ان التقرير يبين بوضوح المساهمة القيمة التي قدمها الفريق المخصص والتي مازال يقدر مهيا
لوضع نظام للتحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ان تحديد شبكة دولية للمحطات
الاهتزازية وما يرافقه من نظام لتبادل المعلومات دعما لرصد وكشف الظواهر الاهتزازية يشكل جزءا
لا يتجزأ من نظام التحقق لمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • ان العمل الذى كلف
بتنفيذه الفريق المخصص ، والذى سيستمر بتنفيذه في المستقبل ، هو ذات أهمية بالغة •

ان التقرير الثالث يبين أيضا أن الفريق المخصص قد أنجز مساهمة ملموسة نحو هدف تحقيق
معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وهذا هدف تعلق عليه حكومتي أهمية بالغة • ولهذه
الأسباب ، فان العمل الذى تم في الفريق يجب أن يستمر • وسيكون للفريق مسؤوليات هامة فسي
المستقبل فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بالاختبار التقني الذى سيجرى
في وقت لاحق من هذه السنة ، والذى ينسقه السيد بيتر مكرجور من استراليا ، وفي تقييم نتائج
ذلك الاختبار • وسيكون أيضا للفريق عمل هام يضطلع به في تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل
الأخير من التقرير الثالث •

وفي الفترة التي انقضت منذ أن استفدنا لآخر مرة من وجود الدكتور داهلمان بيننا في هذا
المؤتمر ، اتحت لي الفرصة لزيارته في معهد البحوث الذى يديره في استكهولم • والبرامج التي
صممها برفقة خبراءه رائعة للغاية • وقد رأيت نظام الرصد الاهتزازى السويدى أثناء العمل ، وكان
من الواضح أن المعلومات التي يجمعها هي ذات فائدة عظيمة لنا جميعا • واسفحوا لي ، سيدى
الرئيس ، أن أقول بصورة طيرة أنني ، في اليوم التالي ، أي في ٢٩ آذار / مارس ، رأيت ، أثناء
زيارة قمت بها الى المرافق النرويجية للرصد الاهتزازى في أوسلو ، اختبارا تجريبيا ، وفي الواقع
دراميا • وكان النظام النرويجي قد سجل ، في وقت سابق من ذلك اليوم ، انفجارا نوويا تفوق قوته
مائة كيلوطن جرى في مكان حدد بأنه يقع داخل الاراضي السوفياتية • وكانت لي فرصة التشاور في
وقت لاحق مع الدكتور داهلمان ، فأكد لي أيضا أن النظام الاهتزازى السويدى قد سجل الانفجار
ذاته في ٢٩ آذار / مارس •

ولم أر أو أسمع أى خبر عن هذا الحدث في وسائط الاعلام ، لذلك اعتقدت أنكم لن تسرون
ما يحول دون اشارتي الى ذلك الحدث هنا اليوم • وفي الواقع ، ان حكومتي قلقة للغاية اذ ترى أن
وسائل الاتصال العامة الرئيسية تبدو أنها قد أصبحت معتادة على ظاهرة التجارب النووية السنوية
درجة أنها تعتبر أن تلك التجارب لم تعد تشكل أخبارا • وهذا يعني أننا بحاجة واضحة للسي
معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •

ان استراليا ستستمر في تقديم الدعم الكامل لعمل الفريق المخصص • وسنشارك في الاختبار التقني المقبل ، وان الحكومة الاسترالية ، كما أشار الى ذلك سفير السويد الكريم هذا الصباح ، تنوى ، شريطة توفر الاعتمادات اللازمة ، انشاء قدرة رصد وطنية ومركز دولي للمعلومات •

• واننا نناشد مؤتمر نزع السلاح أن يقدم الدعم الكامل لاستمرار عمل فريق الخبراء العلميين •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يريد أى وفد آخر التكلم ؟ هل هناك أية أسئلة أو طلبات للتوضيح يرغب الأعضاء في توجيهها الى رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ؟ لا أرى أحدا •

• ننتقل الآن الى تقريرى الفريق المخصص الواردين في الوثيقتين CD/448 و CD/449 • وفي هذا السياق ، أبلغت أن هناك بعض التأخير في توزيع النص العربي للوثيقة CD/448 • ومع الأسف ، ان هذا التقرير ليس متاحا الآن ، وبالتالي يبدو لي أن من الأفضل أن نأخذ علما بالتقرير في وقت لاحق بعد أن يكون قد تم توزيعه بجميع اللغات •

أطرح الآن أمام المؤتمر ، بخية اعتمادها ، التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي الواردة في الوثيقة CD/449 ، والتي يقترح فيها الفريق المخصص أن تعقد دورته القادمة ، رهنا بموافقة المؤتمر ، في الفترة من ٣٠ تموز / يوليه الى ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، في جنيف ، لالنتهاء من اعداد الارشادات المتعلقة بالاختبار التقني ولاستعراض التحقيقات الوطنية الاضافية في مسائل ذات صلة • لا أسمع أى اعتراض •

تقرير ذلك •

انتهينا من النظر في الوثيقة CD/449 • أنوى الآن تعليق الجلسة ، والدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي ، بعد خمس دقائق من الآن ، للنظر في بعض المسائل التنظيمية •

علقت الجلسة العامة في الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/٤٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

تعقد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٢ نيسان / أبريل في الساعة ١٠/٣٠ رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥